Ministry of Justice
Minister`s Office

وزارة العدل
مكتب الوزير

التاريخ :..... 11 JAN 2021

الإشاره :.....

كويت جديدة
NEWKUWAIT

قرار وزاري رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢١
بإنشاء لجنة لمراجعة قانون المرافعات المدنية والتجارية
الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ المعدل

وزير العدل:

- **بعد الإطلاع على المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ بشأن الخدمة المدنية والمرسوم في شأن نظامها وتعديلاتهما.**
- **وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/١/٧ في شأن وزارة العدل.**
- **وبناءً على ما تقتضيه مصلحة العمل.**

قـــــرر

مادة أولى:

تُشكل لجنة برئاسة الدكتور/ مساعد العنزي – **أستاذ مشارك قسم القانون الخاص بكلية الحقوق جامعة الكويت** وعضوية كلٍ من السادة:-

١) د. فهد الزميع – **أستاذ مشارك قسم القانون الخاص – كلية الحقوق جامعة الكويت.**

٢) د. أحمد الخضير – **أستاذ مساعد قسم القانون الخاص – كلية الحقوق جامعة الكويت.**

٣) د. يوسف الياقوت – **أستاذ مساعد قسم القانون الخاص – كلية الحقوق جامعة الكويت.**

٤) د. علي الحصينان – **أستاذ مساعد قسم القانون الخاص – كلية الحقوق جامعة الكويت.**

٥) المحامي/ حسين العبدالله.

٦) المحامي/ عدنان العبيد.

٧) هنادي نايف عبدالعزيز العنزي – **مراقب التنسيق والدراسات - مقرراً.**

هاتف : Tel.: 22465677 / 22432510

فاكس : Fax: 22401556 ١

التاريخ :..... 11 JAN 2021

الإشاره :.....

كويت جديدة
NEWKUWAIT

المادة الثانية

تتولى اللجنة:-

١) مراجعة وتقييم شامل لقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته في ظل التطورات الحاصلة بالقوانين المقارنة وما قد يكون تكشف عن تطبيقه من قصور، وذلك للوقوف على ما يلزم من تعديل لبعض أحكامه.

٢) إعداد مسودة مشروع بقانون للتعديلات المقترحة على ضوء المراجعة التي ستقوم بها اللجنة.

المادة الثالثة

للجنة أن تستعين بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة والإختصاص.

المادة الرابعة

تعقد اللجنة إجتماعاتها بدعوة من رئيسها أو نائبه حال غيابه، ويكون إنعقادها صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها، وتصدر قرارتها بأغلبية الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس أو نائبه في حال غيابه.

المادة الخامسة

مدة عمل اللجنة ثلاثة أشهر من بدء عملها، وعليها تقديم تقرير بما تنتهي إليه وعرضه علينا خلال موعد أقصاه نهاية مدتها.

المادة السادسة

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى المعنيين تنفيذه كلٍ فيما يخصه.

د. نواف سعود الياسين

وزير العدل

وزارة العدل
قسم التسجيل العام
صورة طبق الأصل

أ ٢٠٢١/١/١١.